ظاهرة التغير المناخي وانعكاساتها الاقتصادية على دول الجنوب

ا.م.د علاء عبد الوهاب عبد العزيز
قسم العلوم السياسية–كلية الامام الكاظم (ع)

Phenomenon of the Climate Change and its economic impact on the Global South Countries

Assist prof dr. Alaa abdulwahab abdulazeez

Abstract

Phenomena of the climate change is one of the natural phenomena that pose a challenge and threat to many humans on the globe due to natural and human causes, despite of the latter has significant contributions in its occurrence. This phenomenon has received an international attention since the 1970s to tackle the impacts that have begun to emerge and to prevent its exacerbating. Those efforts were on two levels: the first one is academic, which is the emergence of a green approach in the international relations. The second one is United Nations-led effort, is one of the repercussions of climate change, which are the economic implications on the reality of the Global South Countries because they suffer from economics problems which related to economy growth and development coincided with the attempts to face the climate phenomena consequences and the adaptation policies with.

المستخلص :

تعد ظاهرة التغير المناخي احدى الظواهر الطبيعية التي تشكل تحديا وتهديداً للعديد من البشر على الكرة الأرضية والتي تعود لأسباب طبيعية وأخرى بشرية وان كانت الأخيرة ذات الإسهام الأكبر في حدوثها، وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام دولي بدأ منذ سبعينيات القرن الماضي لمعالجة الاثار التي بدأت بالظهور ومعالجتها والحيلولة دون تفاقمها، فكانت تلك الجهود على مستويين الأول اكاديمي تمثل بظهور المقاربة الخضراء في العلاقات الدولية والثاني الجهود التي قادتها منظمة الأمم

Article history
Received: 28/8/2023
Accepted: 13/9/2023
Published: 30/9/2023
تواريخ البحث
تاريخ الاستلام:28/8/2023
تاريخ القبول:13/9/2023
تاريخ النشر:30/9/2023

الكلمات المفتاحية : ظاهرة - المناخي – الاقتصادية – دول الجنوب

key word
Climate, Phenomenon economic, south countries

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author:
alaaabdulwahab@alkadhum-col.edu.iq

DOI:
https://doi.org/10.61710/74ncqy64

المتحدة، وتتمثل احدى تداعيات ظاهرة التغير المناخي هي الانعكاسات الاقتصادية على واقع دول الجنوب كونها تعاني من مشكلات اقتصادية تتعلق بالنمو والتنمية تزامنت مع محاولات التصدي للظواهر المناخية وعواقبها وسياسات التكيف معها.

المقدمة :

يشهد العالم في الوقت الحاضر تحديات وتهديدات من مصادر مختلفة وذات تأثيرات متباينة قد تصل الى تهديد الوجود الإنساني على الأرض او تقليل الموارد اللازمة لاستمرار وجوده، وتأتي من بين هذه التهديدات هي ظاهرة التغير المناخي التي بدأ الالتفات الى اثارها وتداعياتها منذ اكثر من خمسين عاما، فكان البحث عن أسبابها والنتائج المترتبة عليها الشغل الشاغل على المستوى الاكاديمي بظهور المقاربة الخضراء في العلاقات الدولية وعلى المستوى العملي بالجهود التي قادتها الأمم المتحدة منذ مؤتمر ستوكهولم 1972 مرور بقمة الأرض في ريو دي جانيرو 1992 وما تلاها من ترتيبات دولية.

لاشك ان لظاهرة التغير المناخي تداعيات على جميع الافراد والدول دون تمييز، لكن هناك دول تأتي على قمة هرم الدول المتضررة من التغيرات المناخية ودول أخرى اقل تأثرا وتضررا بهذه التغيرات، ومن بين الدول الأكثر تضررا هي دول الجنوب اذ تواجه تداعيات اقتصادية ناتجة عن ظاهرة التغير المناخي تلازمت مع مشاكلها الاقتصادية لتضيف اعباءاً جديدة على عاتقها، فأصبحت بين تركيز جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية وتجاوز مشكلاتها المتمثلة بالفقر والتخلف وبين معالجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة ظاهرة التغيرات المناخية.

ان دراسة الانعكاسات الاقتصادية لظاهرة التغير المناخي على واقع دول الجنوب يأتي من خلال طرح التساؤلات الاتية : ما هو التغير المناخي وماهي أسبابه؟ ماهي فرص دول الجنوب من الجهود الدولية لمعالجة اثار التغير المناخي؟ وماهي الانعكاسات الاقتصادية للتغير المناخي على وقع دول الجنوب؟

انطلاقا من التساؤلات أعلاه يقوم البحث على فرضية مفادها : ان لظاهرة التغير المناخي وتداعياتها انعكاسات سلبية على الواقع الاقتصادي لدول الجنوب بشكل يعرقل فرص التنمية ويزيد من الأعباء الاقتصادية في ظل عدم ايفاء الدول الكبرى بالتزاماتها تجاه التغيرات المناخية.

وبناءا على ما تقدم تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مفهوم التغير المناخي واسبابه، في حين تطرق المبحث الثاني الى الاهتمام الدولي بظاهرة التغير المناخي وفرص دول الجنوب ، اما المبحث الثالث فقد تطرق الى الانعكاسات الاقتصادية للتغير المناخي على دول الجنوب.

المبحث الأول: مفهوم التغير المناخي واسبابه

لقد تزايدت في الآونة الأخيرة المشاكل التي تهدد الحياة الإنسانية وتنوعت اشكالها بشكل واضح، حيث التهديدات التي ظهرت تنبئ بواقع اسوء مما يجري في وقتنا الحاضر، فالظواهر البيئية من قبيل التصحر والجفاف وارتفاع درجات الحرارة والاعاصير وارتفاع مستويات سطح البحر وغيرها تمثل مهددات للأمن الإنساني وتقوض الموارد اللازمة لوجود الانسان وديمومته واستمراره فضلا عن انعكاساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهذه كلها يطلق عليها تسمية ظاهرة التغير المناخي، وهذه الظاهرة تعود لأسباب عديدة منها ما هو طبيعي والأخر يعود للسلوك الإنساني، وعليه لابد من توضيح هذا المفهوم ومعرفة أسباب هذه الظاهرة وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التغير المناخي

يعد مفهوم التغير المناخي من المفاهيم التي اثارت اهتمام الباحثين لاسيما في ظل الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة على المستويين الاكاديمي والعملي، فجاءت الدراسات الاكاديمية (كلاً حسب منظوره لهذه الظاهرة) تبحث عن بداية اصل المفهوم وماهيته من اجل الوقوف على أسباب الظاهرة ومن ثم تداعياتها والتحديات الناجمة عنها وصولا الى معالجاتها.

وردت تعريفات عدة للتغير المناخي ومن بينها تعريف الأمم المتحدة الذي ينص على ان التغير المناخي هو " التحولات طويلة الاجل في درجات الحرارة وانماط الطقس وهذه التحولات قد تكون بسبب التغيرات في نشاط الشمس او الانفجارات البركانية الكبيرة او لأسباب بشرية – لاسيما منذ القرن التاسع عشر– بسبب استخدام الوقود الاحفوري مثل الفحم والنفط والغاز".(الأمم المتحدة، ماهو تغير المناخ،2022، https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change)

اما الفريق الدولي لخبراء المناخ* فأنه يعرف التغير المناخي على انه " التغير الممكن تحديده من خلال متوسط التحولات وتباين خصائص التحولات التي تستمر لحقبة زمنية طويلة عادة ما تتجاوز العقود، وهذه التحولات تشمل كل تغير ناتج عن التقلبات الطبيعية او الأنشطة البشرية". (جبران و نايفي، 2014،ص5)

كما ترد تعريفات أخرى للتغير المناخي فيعرف على انه " أي تغير او اخلال طويل الأمد يحصل في حالة المناخ نتيجة للتغير الحاصل في توازن الطاقة وسريانها ويكون مؤثرا في النظم البيئية والطبيعية". (نقلا عن : البدري،2021 ، ص73).

* يتكون هذا الفريق من (16) خبير ينتمون الى جنسيات مختلفة وهو فريق يعمل لمصلحة الأمم المتحدة.

ان هذا التغير تمت ملاحظته من قبل العلماء في النصف الثاني من القرن العشرين ويعزى الى تركز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي مثل غاز ثاني أوكسيد الكاربون وغاز الميثان وغاز أوكسيد النيتروجين والتي يأتي معظمها من الفعاليات البشرية لاسيما احتراق الوقود الاحفوري ولذلك ترجح بداية هذه الظاهرة الى عهد الثورة الصناعية حيث شهدت زيادة في الأنشطة التي تبعث هذه الغازات، ان انبعاث الغازات في الطبقات العليا من الجو يؤدي الى اختلال التوازن في الغلاف الجوي وبالتالي عدم نفاذ الحرارة الطبيعية الموجودة في الأرض الى الفضاء الخارجي وحبس الغازات الدفيئة وبالتالي حدوث الاحتباس الحراري.(بارينتي،2014،ص10)

ان ازدياد الانبعاثات الغازية في الجو وتحديدا غاز ثاني أوكسيد الكاربون يعمل بشكل مشابه لعمل الالواح الزجاجية التي تستخدم في الزراعة، اذ يسمح بدخول حرارة الشمس لكنه في الوقت ذاته يمنع من الارتداد بالإشعاع الى الفضاء، ورغم أهمية هذه الغاز في الطبقات العليا من الجو لان الأرض بدونه تصبح عبارة عن جليد بارد لا حياة فيها، الا ان زيادة الكمية من هذه الغازات أصبحت تؤثر سلبا بحيث اصبح الكوكب اكثر سخونة من ذي قبل بالشكل الذي يهدد واقع ومستقبل ملايين البشر والكائنات الحية.(بارينيتي ، 2014،ص20)

ان ظاهرة التغير المناخي التي اخذت تحظى باهتمام متزايد في الوقت الحاضر تعود الى نوعين من الأسباب : منها ماهي بشرية وأخرى طبيعية تظافرت لتخرج بتداعيات على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني وهو ما سيتم توضيحه لاحقا.

المطلب الثاني: أسباب ظاهرة التغير المناخي

ظهرت العديد من الدراسات والآراء والنظريات حول تفسير ظاهرة التغير المناخي، وجرى الاتفاق بينها على ان أسباب هذه الظاهرة يعود الى عوامل طبيعية وعوامل بشرية، ولا يمكن القول ان احدها احدث هذه الظاهرة دون الاخر، فالتغير المناخي هو ظاهرة لتظافر العوامل الطبيعية والبشرية وعليه سيتم التطرق الى كل من هذين العاملين وبيان تأثيرهما.

اولا : العوامل الطبيعية

تتمثل العوامل الطبيعية المؤدية لظاهرة التغير المناخي بالاتي :-

1- ميلان محور الارض: تحدث هذه الظاهرة بسبب تغير معدل دوران الأرض حول الشمس حيث تدور الأرض حول الشمس بمحور مائل يقدر بـ 45-23 درجة ويتغير الميلان بمعدل يقدر

بدرجة و30 دقيقة كل 41 الف سنة وهذا التغير يسبب زيادة التباين الحراري بين الفصول.(الصالحي والاسدي ،2013،ص7)

2- مباكرة الاعتدالين : وتعني المدة التي تكون عندها الأرض اقرب ما تكون الى الشمس من أي وقت اخر وتختلف من سنة الى أخرى كنتيجة طبيعية لدوران الأرض حول الشمس، فالأرض تشبه في دورانها حركة الدوامة ويتحرك محورها حركة مخروطية وينتج عنه وصول محور الأرض الى الوضعية التي يصبح عموديا على اشعة الشمس قبل الموعد المحدد بقليل.(الصالحي والاسدي ،2013،ص8)

3- تذبذب النشاط الشمسي : ويعني ان معدل النشاط الشمسي الواصل الى الأرض يتغير من مدة الى أخرى ويعود ذلك الى سببين ، الأول هو تغير ثبات الاشعاع الشمسي نتيجة عوامل فلكية تشمل النشاط الشمسي وظهور البقع الشمسية، والثاني هو التغير في شفافية الغلاف الجوي لوجود شوائب دقيقة عالقة في طبقاته.(الشمري،2013،ص121)

4- نظرية زحزحة القارات وحركة الصفائح: تمثل هذه النظرية احدى طروحات تفسير التغير المناخي، حيث تنص على ان القارات لم تكن في مواقعها الحالية قبل ملايين السنين، حيث كانت قارة واحدة ثم تقسمت نتيجة عوامل عديدة واستمرت بالحركة الى ان وصلت الى وضعها الحالي، وينتج عن حركة القارات واصطدامها تكون الجبال الالتوائية مثل جبال الهملايا والالب وهذه الحركة وظهور الجبال يرافقه تغير في المناخ عن الوضع السابق. .(الصالحي والاسدي ،2013،ص8)

5- الانفجارات البركانية : يؤثر الانفجار البركاني على المناخ من خلال المواد التي يلقيها في الجو مثل الغبار والغازات وتعمل هذه المواد على حجب جزء من الاشعاع الشمسي مما يؤدي الى انخفاض درجة حرارة الأرض، ويختلف تأثير البراكين على المناخ باختلاف قوتها والارتفاع الذي تصل اليه المواد البركانية، وتختلف درجة حرارة الأرض بين أوقات النشاط البركاني واوقات الهدوء البركاني، ويعتقد العلماء ان ضعف النشاط البركاني أدى الى تزايد درجة حرارة الأرض خلال المدة من 1880-1940، كما تسبب الغازات التي تلقيها الانفجارات البركانية (ثاني أوكسيد الكبريت، ثاني أوكسيد الكربون) تأثيراً على مكونات الغلاف الجوي. (السعدي، 2015،ص369-ص370)

ثانيا : العوامل البشرية

تعد السلوكيات والافعال البشرية في التعامل مع الموارد الطبيعية احدى العوامل التي أسهمت وماتزال تسهم في ظاهرة التغير المناخي، فعلاوة على ما سبق ذكره من عوامل طبيعية فان للأنشطة البشرية دور

اكبر في هذه انتاج هذه الظاهرة، فالباحثون والمتخصصون في دراسة التغيرات المناخية يتفقون على ان الأسباب البشرية لظاهرة التغير المناخي بدأت منذ عهد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر عندما بدأ استخدام الوقود الاحفوري كمصدر للتصنيع، فاختراع الالة البخارية التي تعمل بالفحم عام 1764 من قبل جيمس وات كان اهم حدث تقني شهده العالم وحتى منتصف القرن العشرين، اذ كان ذلك إيذانا بانطلاق الثورة الصناعية الأولى التي أسهمت الى حد كبير في التطور الاقتصادي واطلقت بداية الأفكار الرأسمالية القائمة على تعظيم الأرباح والمكاسب واستغلال اكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية وهو ما خلق حالة تنافس للسيطرة والاستحواذ على هذه الموارد (المعموري،2007،ص5) ، فالرأسمالية قائمة على خصائص تتمثل بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مدفوعا بالحافز لتعظيم الأرباح والحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية دون تدخل من أي جهة حكومية او غيرها، هذه الخصائص تعززت مع ظهور وسائل الإنتاج الحديثة (استخدام الوقود الاحفوري والالة البخارية) وكان ذلك بداية النهج الرأسمالي في استغلال الموارد الطبيعية بأكبر قدر ممكن لتحقيق المنافع الذاتية على مستوى الدول والافراد.(غيلبين،2004،ص23)

أدت هذه الأنشطة والافعال والأفكار بالنهاية الى زيادة الاضرار التي لحقت بالطبيعة ويأتي في مقدمتها زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة الى الجو وبدأت حينها تداعيات التغير المناخي بالظهور ، ان تداعيات هذا الاستخدام المفرط من قبل الانسان للوقود الاحفوري وإزالة المساحات الخضراء وبالتحديد إزالة الغابات أدى الى تزايد انبعاثات الغازات الدفيئة ، فالغابات تعد بمثابة الفلاتر التي تنقي الجو من هذه الغازات من خلال امتصاصها وتقليل نسبة تركيزها بالجو، وكان من نتائج ذلك ارتفاع تركيز غاز ثاني أوكسيد الكربون في الجو من 280 جزءاً في المليون قبل الثورة الصناعية الى 390 جزءاً في المليون في الوقت الحاضر، وهذا الرقم الأخير هو اعلى نسبة تركيز لغاز ثاني أوكسيد الكربون في 1000 عام الأخيرة.(بارينتي،2014،ص20)

ان زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة يعود الى عاملين رئيسيين الأول هو استخدام الوقود الاحفوري (الفحم والنفط والغاز) نتيجة الاعتماد عليه في عمليات الإنتاج مصحوبا بالبحث على اكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية لسد الاحتياجات البشرية المتزايدة(كلما زاد عدد السكان زاد الطلب على الموارد لسد الاحتياجات الإنسانية) مع ظهور حاجات اقتصادية جديدة لم تكن موجودة من ذي قبل، والأخر هو تجريف الغابات الاستوائية التي تعمل على امتصاص غاز ثاني أوكسيد الكربون الناتج عن العلميات والفعاليات البشرية وتحويلها الى أراضي زراعية لإنتاج المحاصيل الغذائية او الحصول على اخشابها لأغراض صناعية ومنزلية، فضلا عن حرق الغابات والنفايات الزراعية الذي يشكل الغيوم الغبارية

وبالتالي فأن الدخان الناتج عنها والدخان المتولد من استخدام الوقود الاحفوري بمختلف الاستعمالات يؤدي الى تقليل كمية الطاقة الشمسية ويقوم بحجز الحرارة المنعكسة عن سطح الأرض وهو ما يسهم في ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي وبالتالي تحدث التغيرات المناخية.(البدري، 2021،ص79)

لقد تسببت هذه الأنشطة البشرية اضرارا بالبيئة والطبيعة سواء كانت بشكل مقصود او غير مقصود مثل تحمض مياه المحيطات وتسخينها وتغيير التركيب الكيميائي للغلاف الجوي بشكل أدى الى زيادة تأثير الاحتباس الحراري والاضرار بالتنوع البيولوجي وتهديد العديد من الكائنات الحية –التي تؤدي دورا إيجابيا– بالانقراض وبالتالي تقلص فرص المجال الحيوي للإنسان وخلق حالة من التنافس على الموارد بين الافراد والدول مما اثر على فرص التنمية لاسيما في دول الجنوب وهو ما سيتم مناقشته وتفصيله لاحقا.(اشاريا وبوزان، 2023،ص328)

كان من نتائج هذه الأنشطة زيادة الانبعاثات الكربونية وارتفاع مستويات سطح البحار والمحيطات نتيجة ذوبان الجليد من القطب الشمالي وتغيير المعادلة الكيميائية لمياهها، فقد ارتفع معدل سطح البحر بمقدار 0,20 متر (من 0,15–0,25) بين عامي 1901 و2018، هذه الزيادة كانت بوتيرة متسارعة مع زيادة الأنشطة البشرية لاسيما في المجال الاقتصادي فإذا لاحظنا ان معدل ارتفاع سطح البحر بين عامي 1901 و1971 كان 1,3 ملميتر، في حين اصبح معدل ارتفاع سطح البحر بين عامي 1971 و2006 يقدر بـ 1,9 ملميتر، وبالمدة من 2006–2018 اصبح معدل ارتفاع سطح البحر 3,7 مليمتر.(https://www.amnesty.org/ar،p12،2023، CLIMATE CHANGE 2023)

فضلا عن ذلك فقد ارتفعت درجة حرارة سطح الأرض 1,5 درجة مؤية منذ الثورة الصناعية وتشير البيانات ان استمرار الأنشطة البشرية بشكلها الحالي سيؤدي الى ارتفاع درجة حرارة الأرض الى 2,8 نهاية القرن الحالي. (فتح الله،2023،ص135)، ومع هذه التداعيات انفة الذكر فأن الجهود الدولية لمواجهتها بدأت منذ العقد السابع من القرن الماضي وبرغم ذلك الا ان الأنشطة والفعاليات البشرية وعدم ايفاء الدول بالتزاماتها تجاه ظاهرة التغير المناخي مستمرة بالتزايد، اذ فقد كوكب الأرض عام 2022 مساحة من الغابات الاستوائية تعادل حجم دولة سويسرا في ظل استمرار اعمال إزالة الغابات وتقدر خسائر الأشجار الاستوائية في العام ذاته بما يعادل مساحة احد عشرة ملعب كرة قدم في الدقيقة من هذه الأشجار وتصدرت البرازيل قائمة الدول في هذه الأفعال.(ماكفران و بوينتج،2023، التغير المناخي ازدياد نسبة إزالة الغابات رغم الوعود والتعهدات الدولية،https://www.bbc.com/arabic/topics)

مما تقدم يتبين لنا ان ظاهرة التغير المناخي جاءت نتيجة تظافر العوامل الطبيعية والبشرية وان كانت الأخيرة صاحبة الاسهام الأكبر في حدوثها وتداعياتها التي باتت تشكل تهديدا خطيرا لواقع ملايين البشر لاسيما في دول الجنوب فضلا عن التأثير في التنوع البيولوجي وهو ما استدعى التفكير في إيجاد حل لهذه الظاهرة وتداعياتها وإجراءات التكيف معها، وهذا ما سيتطرق اليه المبحث الثاني.

المبحث الثاني : الاهتمام الدولي بظاهرة التغير المناخي وفرص دول الجنوب

لقد شهد العالم منذ الثورة الصناعية تسارعا في معدلات الإنتاج والاستخدام للموارد الموجودة في الطبيعة وبدأ مع ذلك التطور في وسائل الإنتاج ظهور طروحات تشجع على زيادة الإنتاج والاستخدام لدوافع عديدة أهمها اشباع اكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية (وهو هدف أساس من اهداف علم الاقتصاد) وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي فضلا عن ظهور منافسة شرسة بين المنتجين (افرادا ودول) على الأسواق لتصريف المنتجات والحصول على المواد الأولية، هذه الانشطة أسهمت في الاخلال بالنظام الايكولوجي(البيئي) وبدأت ملامح عدم قدرة كوكب الأرض على امتصاص ما ينتج عن هذه العمليات من تداعيات بيئية متزايدة، لذلك ظهرت منذ النصف الثاني من القرن الماضي بعض المؤشرات على الواقع تمثلت بالتغيرات المناخية الناتجة عن زيادة الاستخدام للموارد بصورة مفرطة.

في ظل هذه التداعيات بدأ الاهتمام الدولي ظاهرة التغير المناخي للحد من تداعياتها وكان هذا الاهتمام على جانبين : الأول على مستوى التنظير في حقل العلاقات الدولية متمثلا بالمقاربة الخضراء والثاني تمثل بالجهود التي قادتها الأمم المتحدة منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول : المقاربة الخضراء في العلاقات الدولية

ان الاهتمام بالمناخ وظواهره يعود كما هو متعارف الى النصف الثاني من القرن العشرين، ويعزى ذلك الى زيادة الاهتمام والتركيز على هذه الظواهر وتداعياتها، الا ان البحث والتفكير العلمي بالمناخ يعود الى ابعد من ذلك زمنيا، اذ تأسست عام 1906 مجلة علم الجليد للبحث في عصور الجليد وتاريخ المناخ، من قبل العالم الجيولوجي الألماني " ادوارد برانكر" تحت رعاية لجنة علم الجليد الدولية، اذ اعتبر برانكر ان التغيرات في المناخ ممكنة الحدوث ومن المحتمل ان تعود لاسباب بشرية، وقد وفرت الدراسات عن طبقات الجليد والانهار الجليدية وتراجعها مؤشرا واضحا على تغير المناخ. (ينظر: وورد واخرون، 2023، ص131–ص132)

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت بوادر ظاهرة التغير المناخي مقترنةً بتزايد الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية واستخدام الوقود الاحفوري وظهور مصادر جديدة للتلوث، كل هذا استدعى التفكير في إيجاد حل لهذه الظاهرة وسط تشكيك بقدرة النظام الايكولوجي لكوكب الأرض على الاستمرار في دعم الحياة البشرية اذا استمرت هذه الأنشطة الاقتصادية بشكلها السائد، وسط هذه التداعيات والمخاوف ظهرت محاولات فكرية تنظيرية منذ عقد الستينيات من القرن الماضي شكلت بداية ما يعرف الان بالمقاربة الخضراء في العلاقات الدولية في محاولة لإيجاد صيغ وحلول لهذه الازمة التي قد تؤدي الى وقوع كارثة اذا استمرت الأنشطة البشرية في نهجها المتصاعد.(شادي،2022،ص19)

لقد ظهرت المقاربة الخضراء كإحدى المقاربات النظرية في اطار المدرسة النقدية في تحليل وتفسير العلاقات الدولية، حيث جاءت هذه المقاربة لمتمثل احدى الطروحات النظرية التي تحاول الاهتمام بالجوانب البيئية، وكانت في ظهورها مثل مقاربات أخرى كالنسوية قد جاءت من خارج تخصص العلاقات الدولية وحاولت اظهار ما يمكن تسميته بالجهل البيئي ومحاولة تركيز الجهود في معالجة الاختلالات البيئية الناتجة عن التغيرات المناخية وتعود بدايات ظهورها الى ستينيات القرن الماضي الا ان اهم الاسهامات الفكرية لهذه المقاربة قد ظهرت بشكل واضح نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن المنصرم.(دان واخرون،2016،ص606)

ارتبط ظهور هذه المقاربة –التي يعد روبرت كوكس ابرز منظريها– بانتقاد النظريتين الرأسمالية والماركسية بالرغم من الاختلافات الفكرية بينهما لاسيما ما يتعلق بالنهج والفكر الاقتصادي، اذ ترى المقاربة الخضراء ان كلا من هاتين النظريتين أسهمت في بالأضرار بالنظام البيئي وانتجت بداية ظاهرة التغير المناخي من خلال تركيزهما على زيادة الإنتاج واستغلال الموارد الطبيعية انطلاقا من ما اطلقوا عليه تسمية "وفرة القرن" والتي تعني ان الموارد الطبيعية المتوفرة تستطيع ان تدعم النمو الاقتصادي وان النمو المتزايد المقترن بالتقدم التكنولوجي مرغوب به بشكل كبير ولا يمكن التخلي عنه وبالتالي شجعت كلتا النظريتين على الاستغلال البشري للطبيعة ومواردها دون النظر الى تكاليف ذلك على الكوكب ونظامه البيئي .(دان واخرون،2016، ص611)

كما تباينت هذه المقاربة مع النظريات التقليدية في العلاقات الدولية في ثلاث أمور أساسية وهي :- (خفاجة،2022،ص5)

1- ترى النظريات التقليدية كالواقعية والليبرالية ان قضايا البيئة لا تشكل سوى مجال جديد من القضايا ولا يرتقي لان يكون محورا أساسيا في العلاقات الدولية، اذ ان هذه النظريات انشغلت بقضايا

السياسة العليا المتمثلة في قضايا الامن وتوازن القوة ، اما القضايا البيئية صنفت على انها قضايا السياسة الدنيا، فالواقعيون يرون ان المشكلات البيئية لاتعد ذو اهتمام مالم تؤثر في الامن الوطني بشكل مباشر، اما الليبراليون فيركزون في مقارباتهم النظرية لقضايا البيئة على اليات تشجيع وتحفيز التعاون الدولي في هذا المجال، وفي كلتا الحالتين فأن هاتين النظريتين لا تعالجان الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي افرزت الاضرار البيئية والمشكلات الناتجة عنها. وهذا ما اطلقت عليه المقاربة الخضراء بالجهل البيئي في نظريات العلاقات الدولية.

2- ان النظريات التقليدية لم تطرح اطرا تحليلية للتعاطي مع قضايا البيئة والمناخ اذ ترى ان هذه القضايا يمكن تحليلها ومعالجتها في الأطر التحليلية الموجودة مسبقا، وهذا يوضح القدرة التفسيرية المحدودة لهذه النظريات في معالجة هذه القضايا التي اخذت أهميتها بالتزايد.

3- لم تشارك النظريات التقليدية في أي تنظير معياري او أخلاقي يتبنى قضايا البيئة ويعالجها، في حين ان المقاربة الخضراء تبنت هذا البعد المعياري وطرحت تأويلات وتفسيرات مثل العدالة المناخية – التي تعني محاولة تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية في تحليل قضايا البيئة- والظلم البيئي والامن البيئي فضلا عن رؤيتها في مسائل التنمية.

لقد اسفرت محاولات النظرية الخضراء تحفيزا للاهتمام بقضايا البيئة والمناخ من خلال التأكيد على التداعيات التي تحتمل الخطورة على استمرار الحياة على كوكب الأرض، لذلك فقد وصف بعض المفكرين ان هذه القضايا تعد من بين القضايا الأمنية التي يجب ان يتم اخذها بنظر الاعتبار وانها احدى الابعاد الأمنية للأمن القومي للدولة، وفي هذا الصدد يرى باري بوزان ان مفهوم الامن البيئي يتمثل بـ " الحفاظ على المحيط الحيوي المحلي للكرة الأرضية لكونه نظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه جميع المؤسسات البشرية الأخرى" .(منصور، 2022،ص10)

لقد قدمت المقاربة الخضراء مساهمة متميزة عن غيرها من الاطروحات النظرية في معالجة مشكلة وظاهرة مهمة في العلاقات الدولية وظهر هذا التميز في ناحيتين :- (دان واخرون، 2016، ص634-ص635)

1- قدمت المقاربة الخضراء تحليلا للمشكلة السياسية والعملية التفاوضية الدولية وتفسيرا لها بعيدا عن تحليل المقاربات العقلانية السائدة وتفسيرها.

2- أدت تحليلات المقاربة الخضراء الى ظهور خطابات معيارية جديدة ولدت مقترحات سياساتية بديلة لتلك التي سيطرة على مسار المفاوضات الدولية.

مما تقدم يتبين ان المقاربة الخضراء حاولت ونجحت الى حد ما في اذكاء حقل العلاقات الدولية بمعايير جديدة للتحليل لاسيما في اطار معالجة ظواهر ذات تأثير هام في التفاعلات الدولية لكنها لم تحظى باهتمام واسع من قبل النظريات الأخرى، كما انها ايقظت صانعي القرار على المستوى الدولي بضرورة الاهتمام بظاهرة التغير المناخي وتداعياتها، اذ ان ظهور هذه ومحاولاتها لاسيما منذ عقد التسعينات من القرن الماضي تزامن مع تكريس الجهود الدولية التي قادتها منظمة الأمم المتحدة والمتمثلة بأولى صورها في قمة الأرض (قمة ريو دي جانيرو) عام 1992.

علاوة على ما تقدم عالجت المقاربة الخضراء مسألة ذات أهمية والمتمثلة في اتاحة الفرصة لدول الجنوب لتحقيق طموحها المشروع في رفع مستوى معيشة مواطنيها ومساعدتها في بناء قدراتها للتصدي للتحول البيئي والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي مع رفض منظري هذه المقاربة محاولة فرض أي سياسات معينة على دول الجنوب وان التصدي ومعالجة القضايا المناخية والبيئية يجب ان يكون من خلال التعاون بين الدول المتقدمة ودول الجنوب في بناء القدرات اللازمة للتكيف والتصدي والتعامل مع التحولات البيئية والمناخية وان الدول الأقل نموا لها الحق في إيجاد وبناء سياساتها الخضراء بما يتوافق مع خصوصياتها وواقعها الاقتصادي .(خفاجة،2022، ص8)

ان هذه المحاولات التي سطلت الأضواء عليها المقاربة الخضراء وتحديدا ما يتعلق بدول الجنوب أدت الى تركيز الاهتمام بواقع هذه الدول لاسيما في اطار المؤتمرات الدولية المعنية بالتغير المناخي فضلا عن ايقاظ التفكير لدى صناع القرار في هذه الدول بضرورة تحقيق الأهداف التنموية مع التكيف المناخي في ان واحد.

المطلب الثاني : جهود الأمم المتحدة في مواجهة التغير المناخي

لقد أدى ازدياد مظاهر التغير المناخي منذ النصف الثاني من القرن الماضي الى تزايد الاهتمام الدولي بهذه الظاهرة وانتقل الاهتمام بها من كونها قضية هامشية الى صدارة جداول الاعمال والاهتمامات الوطنية والعابرة للوطنية، وبدأ ينظر لهذه القضية بأنها احدى مصادر تهديد الحياة الإنسانية لاسيما في ظل تزايد الانبعاثات الغازية المسببة لهذه الظاهرة مع تنامي القدرات الاقتصادية والتكنولوجية للدول.

جاءت أولى بوادر الاهتمام على المستوى الدول من خلال المؤتمر الذي عقد برعاية الأمم المتحدة والمعروف باسم (قمة الأرض الأولى) في العاصمة السويدية ستوكهولم للمدة من (5-16) حزيران 1972 وتمخض عن المؤتمر اعلانا حدد المبادئ الأساسية للحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها وحث

الدول على اتباع الإجراءات التي تحد من ظاهرة التغير المناخي، اعقب ذلك التوقيع على اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون عام 1985، ونتيجة لتزايد الاهتمام بظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي وانعكاساته على طبقة الأوزون تأسست عام 1988 (الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC).(الدسوقي،2022،ص54)

تجسدت جهود الأمم المتحدة في معالجة ظاهرة التغير المناخي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات في التوصل الى عقد مؤتمر دولي عام 1992 والذي عرف باسم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) في العاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو، ونتج عن المؤتمر التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغير المناخي حيث تضمنت الاتفاقية مبدأ المسؤوليات المشتركة حسب القدرات المتباينة للدول (الدسوقي،2022،ص54) ، وهذا يعني ان الاتفاقية أعطت وضعا خاصا للدول حسب امكانياتها وخاصة دول الجنوب من حيث تحقيق الالتزامات الملقاة على عاتق هذه الدول فضلا عن الجوانب التمويلية التي من الممكن ان تحصل عليها هذه الدول.

نصت الاتفاقية على انشاء أجهزة مؤسسية لمتابعة تنفيذ الإجراءات والالتزامات وهذه الأجهزة تمثلت بـ مؤتمر الأطراف COP، السكرتارية ، الهيئات الفرعية وهي كل من : الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجيا والهيئة الفرعية للتنفيذ، ويمثل مؤتمر الأطراف الجهاز الأعلى في الاتفاقية الاطارية وهو بمثابة هيئة اتخاذ القرار، وتتحدد المهام التي يمارسها المؤتمر بالاتي :- (البدري،2021، ص212)

1- المتابعة الدورية لتنفيذ لدول الأطراف لالتزاماتها وفقا لأهداف الاتفاقية من خلال تبادل المعلومات عن الإجراءات التي تتبعها الدول الأطراف للحد من الاثار المترتبة عن التغيرات المناخية مع مراعاة الظروف والقدرات المختلفة للدول وطبيعة التزاماتها بموجب الاتفاقية.
2- النظر في التقارير المقدمة لتنفيذ الاتفاقية وتقديم التوصيات بشأنها وممارسة المهام المتعلقة بتحقيق هدف الاتفاقية بما في ذلك التنسيق مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.
3- السعي لتوفير الموارد المالية والاشراف على الية استخدامها.
4- انشاء هيئات فرعية لتنفيذ الاتفاقية.

يتضح من خلال ما ورد أعلاه ان دور المؤتمر هو تنسيق الجهود الدولية من اجل تحقيق هدف الاتفاقية ومعالجة أي تطورات جديدة وطارئة تحصل في ما يتعلق بالتغيرات المناخية ووضع التزامات ملزمة للحد من انبعاثات الغازات المسببة لهذه الظاهرة مع مراعاة الظروف الخاصة للدول لاسيما اختلاف القدرات والامكانيات وهو ما يتيح لدول الجنوب الاستفادة الممكنة لمعالجة وتخفيف الاثار المترتبة على التغيرات المناخية.

عُقد المؤتمر بشكل سنوي منذ عام 1995 حيث كان اول مؤتمر في برلين بألمانيا واستمر في كل دورات انعقاده بالتأكيد على التزامات الدول المتقدمة بشأن تقليل الانبعاثات والايفاء بالتزاماتها المالية لاسيما مساعدة دول الجنوب الأكثر تضرراً بالتغيرات المناخية والاقل مساهمةً بالانبعاثات الكربونية.(رشاد، 2018،ص16)

ان هدف الاتفاقية الاطارية والمتمثل بخفض الانبعاثات الكربونية التي تسبب التغير المناخي عزز الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف، لذلك لابد من إيجاد صيغ الزامية اكثر على الدول الأطراف في خفض الغازات الدفيئة المسببة للتغير المناخي من خلال وضع جداول زمنية والمساهمة المالية لمعالجة الاثار وقد توجت هذه الجهود في التوصل الى إيجاد وثيقتين هما بروتوكول كيتو 1997 واتفاقية باريس 2015.

أولا :- برتوكول كيوتو 1997

جاء توقيع هذا الاتفاق في مؤتمر الأطراف في كيوتو باليابان (COP2) عام 1997 وقد حدد البروتوكول أهدافا وجداولا زمنية للحد من الانبعاثات الكربونية في الدول الصناعية، فقد حدد تخفيض انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون بنسبة 5% للدول الصناعية للمدة من 2008 -2012 مع اعتبار عام 1990 كسنة أساس، وقد قسمت الدول الى فئتين: الأولى هي الدول المتقدمة التي تلتزم بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة والثانية هي الدول النامية التي ليس عليها أي التزام بخفض الغازات الدفيئة (فتح الله، 2023، ص136) ، وقد اقر برتوكول كيوتو بأن الدول التي تفشل في تحقيق خفض الانبعاثات في المدة المحددة لها فأنها تعاقب برفع النسبة التي تلتزم بموجبها بخفض الانبعاثات الى 30% في المدة اللاحقة لتنفيذ الالتزام، وقد تبنى البرتوكول حزمة من الإجراءات الاقتصادية وهي :- (رشاد،2018، ص17-ص18)

1- الية التنمية النظيفة (CDM) : وهي الية تطوعية تقدم بموجبها الدول المتقدمة التمويل اللازم لمشاريع التنمية المستدامة في الدول النامية والمساهمة في الوقت ذاته بتحقيق الهدف الرئيس لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية والمتمثل بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة وفق الحد المقرر لها، وهذه الالية تحقق للدول النامية الاستفادة من استثمارات الدول المتقدمة على أراضيها، ويحقق أيضا استفادة للدول المتقدمة من خلال انتاج انبعاثات كربونية خارج الحد المقرر لها من خلال المشروعات التي تقيمها في الدول النامية وبالتالي فهي تستثمر مشاريعها وتحقق استمرار ونمو

بالعوائد الاقتصادية في الوقت ذاته فأنها تلتزم بتخفيض كمية الانبعاثات دون أي خسائر اقتصادية.

2- الية الاتجار بالكربون : وتشمل هذه الالية إمكانية قيام الدول المتقدمة شراء حصص التلوث الفائض من الدول النامية او من خلال أي مشروع يقلل التلوث ويحصل على ائتمانات الكربون القابلة للتداول في الأسواق العالمية وبأشراف لجان متخصصة من الأمم المتحدة، وبالتالي اصبح هناك سوق جديدة شأنه شان الأسواق الأخرى وهو سوق الكربون فيه أسعار محددة للطن الواحد من الانبعاثات الغازية الدفيئة ويمكن للدول النامية بيع حصصها من الانبعاثات منذ بداية عام 2014.

3- الية التنفيذ المشترك : ويقصد به قيام دولة صناعية بتنفيذ مشروع يؤدي الى خفض الانبعاثات في دول أخرى بحيث يحسب مقدار الخفض الذي تحقق ويضاف الى رصيد الخفض للدولة التي نفذت المشروع خارج أراضيها لقاء ما دفعته من خبرات واستثمارات لتنفيذ المشروع.

مما تقدم يتبين ان بروتوكول كيوتو تضمن اليات لخفض وتقليل الانبعاثات الكربونية والحيلولة دون ازدياد التداعيات السلبية لظاهرة التغير المناخي مع التركيز على حث الدول الصناعية المتقدمة التي لها الشأن الأكبر في الانبعاثات الغازية على تقليلها في الوقت ذاته تضمن البروتوكول تقديرا لوضع دول الجنوب وعدم الزامها بنسب خفض معينة فضلا عن ما تضمنه من اليات تعطي لهذه الدول الفرصة لتحقيق مكاسب اقتصادية تسهم في تحقيق التنمية وبناء مشروعات خضراء صديقة للبيئة وهو ما ينسجم مع توجهات الأمم المتحدة والاتفاقية الاطارية.

ثانيا : اتفاقية باريس 2015

جاء توقيع اتفاقية باريس في قمة مؤتمر الأطراف (COP21) المنعقد في العاصمة الفرنسية باريس للمدة من 29 تشرين الثاني ولغاية 13 كانون الأول 2015 بهدف التوصل الى معالجات لظاهرة المناخ والتأكيد على ايفاء الدول بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية والمتمثلة بتقليل الانبعاثات وتمويل البرامج التي تساعد على التكيف وتقليل الاضرار لاسيما في دول الجنوب.

ان اهم الدوافع التي أدت الى إقرار وتوقيع اتفاقية باريس هي فشل بروتوكول كيوتو في تحقيق أهدافه، اذ ان الدول الموقعة على البرتوكول لم تلتزم في خفض نسبة الانبعاثات التي اقرها البروتوكول كما لم يعالج البرتوكول إشكالية تخفيض المخزون المتراكم مسبقا من الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي وانما عمل على تنظيم تخفيض هذه الانبعاثات وهو امر لم يتحقق كما اشرنا، علاوة على ذلك كان تقسيم الدول الى

مجموعتين وتباين الالتزامات التي اقرها البروتوكول احدى الانتقادات واحدى مبررات عدم الالتزام.(البدري، 2021،ص260–ص261)

نتيجة لما تقدم جاء التوقيع على اتفاقية باريس التي توصف بأنها علامة فارقة في المحاولات والجهود الدولية لمعالجة ظاهرة التغير المناخي لأنها ولأول مرة نصت على الزام جميع الدول للاضطلاع بمواجهة ظاهرة التغير المناخي والتكيف مع اثاره، اذ تمثل هذه الاتفاقية اطارا دائما لتوجيه الجهود العالمية للعقود القادمة ورفع مستوى طموح الدول بشان ظاهرة التغير المناخي والاهتمام بها مع مرور الوقت، وتتمثل اهداف الاتفاقية بالاتي :- (خليل، 2017، ص74)

1- الحيلولة دون زيادة درجة حرارة الأرض على 2 درجة مؤية ومواصلة الجهود لحفظها بحدود 1,5 درجة مؤية.
2- وضع سقف للانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة، على ان يحدث الخفض بشكل سريع ووضع سقف للانبعاثات مع الاخذ بنظر الاعتبار ان دول الجنوب تأخذ وقتا أطول.
3- قيام الدول المتقدمة بتحقيق اهداف خفض الانبعاثات على كامل الأنشطة الاقتصادية ومواصلة دول الجنوب تعزيز جهودها في هذا المجال.
4- مراجعة وتعزيز إجراءات التصدي لتغير المناخ كل خمس أعوام.
5- وضع اطار عمل للمراجعة يضمن شفافية إجراءات التصدي لتغير المناخ .
6- تعهد الدول المتقدمة بتقديم الدعم لأنشطة خفض الانبعاثات ودعوة الدول الأخرى للمشاركة في تقديم الدعم بشكل طوعي.
7- مراعاة ظروف الدول الأقل نموا والدول النامية المكونة من جزر صغيرة.

فضلا عن ما تقدم فأن اهم ما تضمنته الاتفاقية هو معالجة بنود برتوكول كيوتو التي لاقت اعتراض الدول المتقدمة (والتي أدت الى فشل البروتوكول في تحقيق أهدافه خلال مدة التنفيذ من 2007–2015) وتتمثل اهم هذه المعالجات بعدم تقسيم الدول الى مجموعتين فيما يتعلق بالإجراءات والتمويل، كما تضمن الاتفاق الى جانب إجراءات خفض الانبعاثات سياسة التكيف مع ظاهرة التغير المناخي وتعزيز قدرات الدول على تحمل أعباء هذه الظاهرة بالتزامن مع إجراءات خفض الانبعاثات وهذا تم الاتفاق عليه للمرة الأولى، فضلا عن الوصول الى قناعة بأن هذه الظاهرة لابد من التعايش معها.

وفي اطار التمويل نص الاتفاق على ان التمويل المقدم بشأن إجراءات الخفض والتكيف يكون بناءاً على النتائج التي حققتها الدول من خلال المراجعة التي نص عليها الاتفاق (كل خمس سنوات) ، وفيما يتعلق بالمصادر التمويلية اللازمة فقد تقرر حث الدول المتقدمة على توفير 100 مليار دولار بحلول عام

2020 من اجل مواصلة إجراءات التكيف والخفض والتعاون بين الأطراف، والزمت الاتفاقية الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات المتخصصة التابعة لها بدعم جهود الأطراف في تنفيذ مختلف الإجراءات الخاصة بالتكيف.(عبد المسيح،2022، ص67)

من خلال مل تقدم تبين ان الجهود الدولية التي دعت اليها منظمة الأمم المتحدة ونجحت في احياءها من خلال قمة الأرض 1992 والتوقيع على بروتوكول كيتو1997 واتفاقية باريس 2015 كان الهدف الأساس منها حث والزام الدول المتقدمة على خفض انبعاثاتها دون التأثير على النمو الاقتصادي فيها لان ذلك سينعكس على النمو الاقتصادي العالمي، في الوقت ذاته تمويل ومساعدة دول الجنوب الأكثر تضررا من تداعيات ظاهرة التغير المناخي ونتيجة لذلك فقد ظهر الاهتمام من قبل الدول الصناعية المتقدمة بهذه الظاهرة من خلال إجراءاتها التي تثبت ادراكها للتداعيات الخطيرة لهذه الظاهرة والنظر اليها على انها تهديدا للأمن القومي.

وانطلاقا من الاهتمام بهذه الظاهرة فقد ذكرت استراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن عام 2003 لأول مرة التغير المناخي بوصفه مصدر قلق امني لدول الاتحاد وقدمت المفوضية الاوربية عام 2003 تقريرها الرئيس الأول الى المجلس الأوربي بشأن تغير المناخ والامن الدولي .(عبد العاطي،2022،ص3)

كذلك فقد اشارت استراتيجية الامن القومي البريطاني لعام 2008 ان تغير المناخ يمثل التحدي الأكبر للأمن والاستقرار العالميين نظرا لأثاره المتوقعة ذات المخاطر العالية ولابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها، وفي هذا الصدد اشارت الوثيقة الى ان التكيف الفعال هو السبيل الى التخفيف من حدة هذه المخاطر. (برايدل، 2022، ص68)

كما تضمنت استراتيجيات الامن القومي الأمريكي اهتماما واضحا بظاهرة التغير المناخي بوصفها احدى القضايا الأمنية ذات الخطورة العالية على امن الولايات المتحدة والعالم، فقد جاء في استراتيجية الامن القومي الأمريكي لعام 2022 ان ازمة المناخ هي التحدي الوجودي في الوقت الحاضر، اذ ان ارتفاع درجة حرارة الأرض يعرض العالم والامريكان للخطر من خلال تهديد امدادات الغذاء والماء والصحة والبنى التحتية وارتفاع مستويات سطح البحر والاضرار بالتنوع البيولوجي، كما تضمنت الوثيقة سعي الولايات المتحدة تعزيز الجهود الدولية من خلال مؤتمرات المناخ السنوية والمنتديات الاقتصادية الكبرى واتفاقية باريس على مساعدة البلدان الأخرى في تلبية وتعزيز إجراءاتها على المستوى الوطني.(استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية، 2022، ص37–ص38)

مما تقد تبين لنا ان الاهتمام الدولي بظاهرة التغير المناخي اعطى صانعي القرار إعادة التفكير في القضايا ذات الابعاد الأمنية التي ظهرت بمرور الوقت وايقظ الشعور العالمي بخطورة التغيرات المناخية وإيجاد الحلول الناجعة لمعالجتها مع التأكيد على الاستمرار بالنمو والتقدم الاقتصادي، وفي ظل هذه الاهتمام كان لدول الجنوب العديد من الفرص التي تعطي لها إمكانية تحقيق التنمية والتخلص من تداعيات الظواهر المناخية وظهر ذلك من خلال مطالبة المقاربة الخضراء بإعطاء فرص لدول الجنوب لترتيب اوضاعها وكذلك جهود الأمم المتحدة في هذا الشأن والمتمثلة بالاتفاقية الاطارية وما تلاها، وعليه يمكن القول ان لدول الجنوب فرصا من خلال ما تم ذكره لتحسين واقعها والتقليل من حدة التداعيات المناخية بشرط الإيفاء بالتعهدات الدولية تجاهها واستغلال الفرص بالصورة الصحيحة لاسيما ما يتعلق بمعالجة الانعكاسات الاقتصادية التي سيتم التطرق اليها في المبحث القادم.

المبحث الثالث : التداعيات الاقتصادية على واقع دول الجنوب

أدت التغيرات المناخية الى حدوث تداعيات بيئية اثرت ومازالت تؤثر في النظام الايكولوجي مما استدعى الوقوف عند هذه الظاهرة وتداعياتها والتفكير في إيجاد الحلول اللازمة للتعامل مع اثارها والمتمثلة بالجفاف والاعاصير والفيضانات وتقلبات الجو وارتفاع معدلات الحرارة حيث ان هذه الاثار انعكست على الواقع الإنساني وبدأت تهدد حياة ملايين البشر لاسيما في الأقاليم الأكثر تعرضا لهذه الاثار والتداعيات رغم التحذيرات المتكررة بأن هذه الاثار ستطال جميع الافراد على كوكب الأرض دون تمييز، ولكن يبقى هناك اشخاص اكثر تأثرا بها بحكم الظروف البيئية واليات التعامل والتكيف مع هذه الظاهرة، وكما عرفنا سابقا حجم الأسباب والاثار المترتبة والجهود الدولية في هذا المجال، فأنه في هذا المبحث سيتم التركيز على الاثار او التداعيات الاقتصادية على دول الجنوب التي يعد اغلبها من الدول الأكثر فقرا والاقل نموا فضلا عن ان اغلبها تقع جغرافيا في المناطق الأكثر تعرضاً للتغيرات المناخية، وبالتالي انتجت هذه التغيرات المناخية أعباء اقتصادية في دول الجنوب فضلا عن التداعيات الاجتماعية والسياسية والأمنية التي لها تأثير أيضا في الجانب الاقتصادي. كما تزايدت هذه الأعباء نتيجة الالتزامات التي تربت على هذه الدول في اطار الجهود الدولية التي قادتها الأمم المتحدة انطلاقا من اتفاقية الأمم المتحدة للمناخ 1992 ومخرجات مؤتمرات الأطراف والمتمثلة بسياسات التخفيف والتكيف، وعليه سيتم بيان هذه التداعيات لظاهرة التغير المناخي في مطلبين : الأول يتناول التداعيات الاقتصادية الناتجة عن التغيرات المناخية كالجفاف وانخفاض الحصص المائية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي والمطلب الثاني سيركز على الأعباء الناتجة عن الالتزمات الدولية .

المطلب الأول : التداعيات الاقتصادية الناتجة عن التغيرات المناخية

أولا : انخفاض الموارد المائية

لقد تزامن ضعف الإجراءات الحكومية وتخفيض الدعم للمشاريع الاروائية ودعم التنوع في زراعة المحاصيل مع انخفاض الحصص المائية اللازمة للزراعة نتيجة للجفاف وشح الامطار الى التأثير في الامن الغذائي، فالمزارعون بحاجة الى الموارد المائية الكافية لإنتاج محاصيل زراعية تؤمن احتياجاتهم من الغذاء أولا وتأمين احتياجات الاخرين العاملين في قطاعات إنتاجية أخرى ثانيا، ونتيجة لانخفاض الحصص المائية يضطر المزارعون الى تقليل المساحات المزروعة او التفكير في زراعة محاصيل أخرى تحتاج الى حصص مائية اقل وفي كلتا الحالتين تؤثر سلبا في الامن الغذائي، ففي أفغانستان كان من تداعيات الجفاف وانخفاض الموارد المائية منذ بداية سبعينيات القرن الماضي تحول المزارعين من زراعة القمح الى زراعة نبات الخشخاش الذي يستخدم كأحد المواد المخدرة، اذ ان هذا الأخير يحتاج سدس كمية المياه التي تتطلبها زراعة مساحة الارض نفسها من القمح فضلا عن الفارق الكبير بين سعر القمح وسعر الخشخاش، فالتزامن بين ضعف الإجراءات الحكومية في تأمين الموارد المائية والجفاف أدى الى التأثير في انتاج اهم محصول زراعي يؤمن الغذاء اللازم لملايين الافراد في أفغانستان، علاوة على انتشار زراعة المواد المخدرة وما تسببه من اثار سلبية سياسيا وامنيا واجتماعيا، فكان احدى نتائجها انقلاب داود خان عام 1973 ومن ثم الحكم الشيوعي وتدخل الاتحاد السوفيتي السابق عام 1979، في الوقت ذاته كانت حركة طالبان احد اهم الداعمين لهذه الزراعة من اجل تأمين مواردها المالية وهذا فاقم الازمة الأمنية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي علاوة على الاثار الاجتماعية السلبية لزراعة هذه المحصول المخدرة.(بارينتي،2014،ص10-ص11)

ثانيا : تراجع معدلات النمو الاقتصادي

تؤدي ظاهرة التغير المناخي الى خفض معدلات النمو الاقتصادي في دول الجنوب نتيجة لانخفاض الإنتاجية في هذه الدول لأسباب تتعلق بتزايد اثار الظواهر المناخية وعدم قدرة الحكومات على تقديم الدعم اللازم لدفع عملية النمو، ففي مقال منشور على موقع صندوق النقد الدولي عام 2022 يبين فيه الباحث ان دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا واسيا الوسطى معرضة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي السنوي بمعدل 1-2%، ومن الممكن ان تؤدي ازدياد الظواهر المناخية المتطرفة كارتفاع درجات الحرارة والتصحر والجفاف وارتفاع مستويات سطح البحر الى مزيد من الأعباء الاقتصادية لاسيما في الدول الأكثر حرارة مثل البحرين، جيبوتي، موريتانيا، قطر، الامارات العربية المتحدة، اذ من الممكن ان تنخفض معدلات النمو الاقتصادي الى اكثر من 2% (ازعور و دوبنوالد،2022،دون

إجراءات للتكيف تواجه منطقة الشرق الأوسط وافريقيا واسيا الوسطى خسائر مناخية، https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/03/30/blog).

علاوة على ان العديد من هذه الدول تعتمد على قطاعات اقتصادية تقليدية كالقطاعين الزراعي والخدمي (خاصة قطاع السياحة) فضلا عن قطاع الصناعات الاستخراجية، فهذه القطاعات تتأثر بالتغيرات المناخية كالجفاف وشح الموارد المائية التي تؤثر بشكل واضح على الإنتاج الزراعي حيث يضطر المزارعون الى ترك العمل في حال عدم توفر المياه اللازمة للزراعة كما هو الحال في الهند حيث أدى تراجع معدلات الامطار في احدى أقاليم الهند الى زراعة محصول القطن مرة واحدة في السنة – في فصل الصيف فقط– بعد ان كانت زراعته تتم مرتين في السنة –فصلي الشتاء والصيف، وهذا الامر ترافق مع ضعف الدعم الحكومي للمزارعين نتيجة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومية الهندية (باريتني، 2014،ص152–ص153)، كما ان ارتفاع مستويات سطح البحر يهدد المناطق الساحلية وبالتالي يعرض الاقتصاد الى مزيد من الخسائر لاسيما في الدول التي يكون فيها قطاع السياحة هو القطاع الرائد في الاقتصاد كما هو الحال في تونس التي يتركز 90% من النشاط السياحي فيها على الشواطئ المهددة بالتآكل والمعرضة لمزيد من الارتفاعات في مستويات سطح البحر (ازعور و دوبنوالد،2022، دون إجراءات للتكيف تواجه منطقة الشرق الأوسط وافريقيا واسيا الوسطى خسائر مناخية، https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/03/30/blog) ، فضلا عن ذلك فأن هذه التداعيات لا تؤثر في تراجع النمو الاقتصادي بشكل مباشر فقط وانما تؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع درجات الحرارة الى 1,6 درجة مؤية من الممكن ان يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2,4% وتشير التوقعات في حال استمرار ارتفاع درجات الحرارة الى 2,4 سيكون الانخفاض في الناتج بنسبة 10% وكما في الجدول ادناه

جدول (1)

متوسط تأثير ارتفاع الحرارة في الناتج المحلي الإجمالي في العالم

السنة	ارتفاع درجة الحرارة	الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي%
2030	1,6	2,4
2050	2,4	10
2100	4.4	18

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022، ص260

ثالثا: تفاقم حدة الصراعات على الموارد

تؤدي التغيرات المناخية بمظاهرها المتمثلة بالجفاف وشح الموارد المائية والتصحر وارتفاع درجات الحرارة والاعاصير الى حدوث صراعات وحروب لاسيما في الأقاليم الأكثر تأثراً بتداعيات التغير المناخي، وبغض النظر عن نسبة مساهمة هذه الأقاليم بالانبعاثات، وكما اشرنا سابقا ان دول الجنوب هي الأقل مساهمةً في الانبعاثات الكربونية لكنها الأكثر تضررا من تداعياتها ونتيجة لذلك فهي تشهد صراعات مسلحة على الموارد والثروات حيث تسبب موجات التصحر والجفاف الى تراجع انتاج المحاصيل الزراعية وتراجع مناسيب المياه في الأنهار او الامطار وبالتالي تدهور مستوى المعيشة من فقدان فرص العمل والامن الغذائي، ففي سوريا أدت التغيرات المناخية المتمثلة بانخفاض الموارد والحصص المائية بين عامي 2006 و2011 الى معاناة نصف سكان الريف السوريين من اسوء قحط مر عليهم، اذ تسببت هذه الظواهر المناخية بخسارة (نفوق) 85% من الثروة الحيوانية وانخفضت نسبة المحاصيل الزراعية بسبب الجفاف ومع سوء إدارة الموارد المائية من قبل الحكومة اضطر المزارعون الى حفر ابار مائية مخالفة للقانون في الوقت الذي احتج مزارعون اخرون على سوء الإدارة وتعرضوا للاعتقال وانتقل مليون شخص للعيش في المدينة بحثا عن فرص عمل اخرى، وكانت هذه التداعيات للتغير المناخي قد تزامنت مع عوامل سياسية أخرى وانتجت الصراع السوري عام 2011 حيث ان بداية التظاهرات والاحتجاجات حصلت في المناطق الأشد جفافا وقد اطلق على الصراع السوري تسمية" اول حرب مناخية واسعة النطاق في القرن الحادي والعشرين" (برايدل، 2022، ص65)، اذن التغيرات المناخية ترتبط بعلاقة طردية مع الصراعات حيث ان الافراد يدخلون حالة صراع بحثا عن تأمين وضمان البقاء عبر السيطرة على أماكن توفر لهم الموارد الأساسية اللازمة للبقاء لاسيما تلك الأقاليم التي تعتمد على الموارد الطبيعية في تأمين احتياجات المواطنين، وفي هذا الصدد اكدت منظمة الأمم المتحدة ان اكثر من 40% من الصراعات الداخلية على مدار الأعوام الستين الماضية ارتبطت بالتنافس على الموارد الطبيعية.(طاهر،2022،ص104–ص105)

رابعا: الهجرة المناخية واللجوء البيئي :

تعرف الهجرة المناخية وفقا للمنظمة الدولية للهجرة بأنها "مجموعة من الافراد او المجموعات التي تضطر الى مغادرة بيئتها المعتادة الى بيئة أخرى داخلية او خارجية لأسباب تتعلق بالتغير المفاجئ او التدريجي للمناخ بشكل دائم او مؤقت" (نقلا عن: محمود، 2023،ص193).

ان التغيرات المناخية تؤدي الى الهجرة سواء كانت داخلية (داخل الدول من إقليم الى اخر) او خارجية (من دول الجنوب الى دول الشمال) وتشير التوقعات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة ان اعداد المهاجرين من الممكن ان يتجاوز عام 2050 حاجز المليار ونصف اذا استمرت تداعيات التغير المناخي دون معالجات حقيقية وواقعية (محمود،2023، ص193)، اذ ان الهجرة المناخية لها انعكاسات متعددة لاسيما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والامنية ، فالانعكاسات الاقتصادية تتمثل بترك جزء من القوى العاملة –سواء كانت ايدي عاملة ماهرة او غير ماهرة– لعملها والاتجاه نحو أقاليم أخرى هربا من تداعيات التغير المناخي –كالجفاف مثلا– وبالتالي انعكاس ذلك على مصادر موارد أساسية كالمواد الغذائية، ففي أواخر عام 2022 كان في العراق نازحين ومهاجرين يقدر عددهم ب 11 الف عائلة أي ما يقارب 68 الف فرد من محافظات الوسط والجنوب بسبب الجفاف وتدهور الأراضي الزراعية وانخفاض الحصص المائية الكافية للزراعة وارتفاع الملوحة وهو ما يشكل خطرا كبيرا للموارد الغذائية كالثروة الحيوانية والزراعة والصيد النهري فأضطر هؤلاء الأشخاص الى ترك مساكنهم وأماكن عملهم واللجوء الى مراكز المدن والاقتراب من مناطق الحقول النفطية بحثاً عن فرص العمل (dawood,2023,p19)، في الوقت ذاته فأن المهاجرين سيتنافسون مع اشخاص اخرين على فرص العمل وهو ما يهدد بالبطالة وصعوبة الحصول على فرص العمل فضلا عن تركز العمل في قطاعات معينة دون غيرها فمثلا المهاجرين من الريف الى المدينة سيحاولون البحث عن فرص عمل في القطاع الصناعي او قطاع الخدمات وهذا يولد زخماً في هذين القطاعين وعجزاً في القطاع الزراعي، ومع مرور الوقت يعاني الاقتصاد تشوهاً في هياكله وعدم توظيف القوى العاملة بالشكل الصحيح، وفي حالة الهجرة الخارجية البلد المصدر للهجرة سيخسر جزءاً من قوته العاملة لاسيما القوى التي تتسم بالكفاءة والخبرة وهذا يؤثر بالنهاية على مسار التنمية الاقتصادية المستدامة.

اما الانعكاسات الاجتماعية فتتمثل بهدم النسيج الاجتماعي وخلق فسيفساء اجتماعية غير متجانسة في الأقاليم المستقبلة للهجرة تهدد الاستقرار وتخلق حالة فوضى ربما تصل الى نزاعات مسلحة وبالتالي بدلا من ان تعمل الحكومات على مواجهة والحد من تداعيات التغيرات المناخية وتخصيص مواردها في هذا الجانب، فأنها تلجأ الى تخصيص تلك الموارد لتعزيز خططها الأمنية وتحقيق حالة الاستقرار الأمني والسياسي.(بارتيني، 2014،ص13)

خامسا : انتشار الأوبئة والامراض :

تؤدي التغيرات المناخية الى ازدياد انتشار الأوبئة والامراض، اذ ان ارتفاع درجة حرارة الأرض وبالتالي ارتفاع معدلات الحرارة وانهيار القمم الجليدية وذوبان التربة الصقيعية (الجليدية) في القطب الشمالي

يسهم في انتشار اوبئة وامراض لم تكن منتشرة من ذي قبل، ففي عام 2016 تم تسجيل حالة وفاة لشخص واصابة اخرين ببكتريا الجمرة الخبيثة بسبب ذوبان الجليد عن جثث حيوانات كانت مدفونة تحته لألاف السنين.(برايدل، 2022، ص57)

وفي دول الجنوب لاسيما الأكثر فقرا، تنتشر الأمراض التنفسية والامراض المنقولة عن طريق الحشرات، فعلاوة على امراض الكوليرا والملاريا التي يكثر انتشارها في هذه الدول ظهرت الأجيال الجديدة من الامراض التنفسية مثل الايبولا وكوفيد19 مما شكل عبئا إضافيا على الحكومات في ظل عدم إمكانية أنظمتها الصحية في التصدي لهذه الامراض فضلا عن وجود المصادر التمويلية الكافية لتحسين مستوى الخدمات العامة كنظم الصرف الصحي والنقل وتحسين مستوى الخدمات التي ممن الممكن ان تحد من انتشار هذه الأوبئة والامراض (CLIMATE CHANGE /https://www.amnesty.org/ar،p12،2023،2023)، بالتالي اصبحت هذه الدول تعاني من مشكلات تتعلق بعدم توفر التخصيصات اللازمة للقيام بهذه الأدوار مما زاد الأعباء الاقتصادية والمالية التي لا تستطيع مواجهتها في ظل عدم التزام الدول الصناعية المتقدمة في الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه دول الجنوب بموجب الاتفاقيات المناخية كاتفاقية باريس 2015.

المطلب الثاني : التداعيات الاقتصادية المترتبة على الالتزامات الدولية

أولا : مخرجات اتفاقية باريس 2015:

جاءت اتفاقية باريس كإحدى مخرجات مؤتمر الأطراف المنعقد في العاصمة الفرنسية باريس لتعالج الالتزامات الدولية تجاه ظاهرة التغير المناخي، الا انها شكلت زيادة في الأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق دول الجنوب، فإجراءات خفض الانبعاثات والعمل على تطبيقها بشكل مستمر ومتزايد كل خمس سنوات يتطلب اجراء تغييرات عميقة وجذرية في النشاط الاقتصادي بهدف زيادة الإنتاج وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وبالتالي هذا يشكل تكلفة إضافية على اقتصادات هذه الدول للتحول الى اساليب انتاج واستهلاك يتماشى مع اهداف الاتفاقية وهو يستلزم تغيير أساليب الإدارة والإنتاج، والتكنولوجيا المطلوبة لذلك غير متوفرة لدى اغلب هذه الدول، من جانب اخر تسهم التقارير التي تقدمها الدول كل خمس سنوات في زيادة الأعباء الاقتصادية فهي ستخضع للمراجعة والتقييم واعدادها يتطلب (فضلا عن ما سبق ذكره من إجراءات) الوقت والقدرات الفنية المتخصصة والموارد المالية وان كانت الأخيرة من الممكن الحصول عليها وفقا لتعهدات الدول الكبرى بموجب الاتفاقية، كما ان هناك عبئا اخر يتمثل بعدم ضمان المصادر التمويلية الخارجية لمساعدة هذه الدول في تحقيق التزاماتها او السعي

للتكيف مع تداعيات التغير المناخي، اذ ان الصياغات الخاصة بالدعم والتمويل الذي من المفترض ان تقدمه الدول المتقدمة يتسم بعدم الوضوح ويكتنفه بعض الغموض لاسيما في ظل مساعي الدول المتقدمة باقتران التمويل بالاستثمارات الخاصة (خليل، 2017، ص74–ص75)، وهذا يعني ان دول الجنوب الراغبة بالحصول على التمويل اللازم لإجراءات التخفيف والتكيف تقديم حوافز وسياسات جذب الاستثمارات من الدول المتقدمة لاسيما وان الأخيرة تحاول إقامة مشروعات استثمارية لكي تحقق عوائد اقتصادية مع ضمان عدم التجاوز على حصتها من الانبعاثات الكربونية وهو ما يمكن ان نسميه بخصخصة المناخ.

ثانيا : إجراءات تخفيف الانبعاثات الكربونية:

تتطلب إجراءات التخفيف تقليل الانبعاثات الكربونية لاسيما المتولدة من استخدام الوقود الاحفوري في مختلف المجالات، فإحدى إجراءات التخفيف هي تقليل استخدام محطات الطاقة الكهربائية التي تعمل بالوقود الاحفوري والتحول الى انشاء محطات توليد تعمل بالطاقة الشمسية وهذا الاجراء من الممكن العمل به وبدأ بالفعل غير انه مكلف للغاية ويصعب تنفيذه في دول الجنوب نظرا لمحدودية الإمكانيات المالية والتكنولوجية اللازمة، كما انه محكوما بعوامل أخرى كانتظام المصادر التوليدية مثل الشمس والرياح ومعالجة تخزين الطاقة المتولدة، لذلك فأن دول الجنوب ستبقى تعتمد على الطاقة المنتجة بالوقود الاحفوري مما يزيد الأعباء الملقاة عليها فضلا عن تداعيات ظاهرة التغير المناخي مالم يحدث تمويل كاف من الدول المتقدمة او نقل التكنولوجيا اللازمة لعملية التحول (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2022،ص243) .

ثالثا : التأثير في انتاج وتصدير الوقود الاحفوري

تواجه دول الجنوب المصدرة للوقود الاحفوري ذات الاقتصاد الريعي مشكلة تهدد امنها الاقتصادي والمتمثلة بالالتزام والانسياق مع التوجهات الدولية والمعاهدات المتعلقة بالتخفيف والتكيف مع التغير المناخي والذي يتطلب تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الناتجة عن الوقود الاحفوري للتخفيف من تداعيات ظاهرة التغير المناخي، فهذه الدول وقعت بين سندان مواجهة التغير المناخي ومطرقة الالتزامات الدولية التي تتضمن تقليل الاعتماد على مصادر الوقود الاحفوري، اذ ان أي عجز في الطلب على مصادر الوقود الاحفوري يضعها في ازمة تهدد امنها الاقتصادي والغذائي، ومن اجل التخفيف من تداعيات التغيرات المناخية وقعت هذه الدول على كل الاتفاقيات والالتزامات الدولية المتعلقة بالمناخ والبيئة، وبالرغم من التوقعات التي تشير الى ان العالم سيظل بحاجة الى النفط والغاز والفحم لعقود طويلة

واستمرار نمو الطلب عليها، فوفقا منظمة الأوبك فأن الطلب على النفط سيرتفع من100,8 مليون برميل في اليوم عام 2022 الى 106,6 مليون برميل في اليوم عام 2030 والى 108,2 عام 2045، وسيرتفع الطلب على الغاز من 3999 مليار متر مكعب عام 2020 الى 4554 مليار متر مكعب عام 2030 والى 5113 مليار متر مكعب عام 2050. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2022،ص242)

وبالرغم من التوقعات في زيادة الطلب على الوقود الاحفوري الا انها لا يتوقع منها ان تحسن الأوضاع الاقتصادية لدى الدول المنتجة لها استنادا الى عاملين : الاول اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان العالم يشهد تحولا على الطاقة المتجددة والنظيفة وتقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري، اذ وضعت الدول المتقدمة والمستهلكة للطاقة التقليدية سياسات تعمل على تقليل الاعتماد عليها والتحول الى مصادر صديقة للبيئة تضمن تقليل الانبعاثات الكربونية ورفع حصة الطاقة المتجددة، ففي مجال توليد الكهرباء مثلا من المخطط ان ترفع حصة الطاقة المتجددة من 25% في الوقت الحاضر الى 100% بحلول عام 2050

(ليفين، ستير،2021،ص24)، اما العامل الاخر يتمثل بأن الزيادة في الطلب على الوقود الاحفوري ترافقها زيادة في النمو السكاني لاسيما في دول الجنوب حيث تشير التوقعات ان عدد سكان العالم سيصل عام 2050 الى 10 مليار نسمة (في الوقت الحاضر يبلغ 7,6 مليار نسمة) وان اكبر معدل زيادة سكانية حدث سابقا وسيحدث مستقبلا في دول الجنوب وبالأخص في افريقيا اذ سيكون في عام 2050 هناك شخص واحد من افريقيا من بين كل أربعة اشخاص في العالم، أي ان فريقيا ستشكل ربع سكان العالم. (سوزوكي،2019، سيستمر عدد سكان العالم في الازدياد ويصل إلى 10 مليارات نسمة تقريبا بحلول عام 2050، https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/worlds-population)

ان هذه الزيادة السكانية في دول الجنوب من الممكن ان تفرغ زيادة الطلب على الوقود الاحفوري من محتواها لاسيما اذا كانت نسبة زيادة السكان اعلى من نسبة الارتفاع في الطلب على الطاقة، وحتى توقعات الطلب على الوقود الاحفوري من الممكن ان تتأثر في حال حدوث طفرة علمية تكنولوجية تؤدي الى الاستغناء الكبير عن الوقود الاحفوري.

رابعا : مشاكل تمويل التنمية :

تواجه دول الجنوب تحديا بدأ بالظهور والمتمثل بتمويل التنمية وتمويل المناخ، فهذه الدول تحتاج الى تمويل التنمية من اجل اخراج الملايين من الفقر، فهناك ثلاثة مليارات نسمة يعيشون تحت مستوى 5,5

دولار في اليوم فضلا عن تداعيات التغير المناخي وجائحة كوفيد19 التي دفعت بالمزيد من الأشخاص الى دوامة الفقر نتيجة اعتمادهم على مشروعات تعمل بمصادر الطاقة الرخيصة والتي بدأ التخلي عنها تماشيا مع التوجهات الساعية لتقليل اثار التغير المناخي، كما ان دول الجنوب بدأت تصطدم بإجراءات يضعها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهما المؤسستان المعنيتان بتحقيق التنمية من خلال وضع شروط ومعايير تتعلق بالمناخ والبيئة من اجل تحقيق اهداف المؤتمرات المناخية والمتمثلة بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان دول الجنوب بدأت تخصص جزء من موازنات التنمية الى اهداف أخرى تتمثل بتمويل سياسات وإجراءات تخفيف الانبعاثات، وبالتالي فهدف دول الجنوب والبنك والصندوق يفترض ان يكون محاربة الفقر وتقليل مستوياته من خلال تمويل سياسات التنمية الا انه بدأ يتحول الى التركيز على الحد من الانبعاثات الكربونية وهذه التوجهات الجديدة في سياسة المؤسستين الدوليتين جاء نتيجة ضغط الدول الكبرى (الدول المانحة والسيطرة على صناعة القرار فيها) فدول مثل الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا والسويد بدأت تضغط على هاتين المؤسستين بأن تكون جهودها منصبة على خفض الانبعاثات الكربونية وتقليل دعم مشاريع الطاقة التقليدية، وهذا ما حصل بالفعل فقد اقترح صندوق النقد الدولي انشاء صندوق المرونة والاستدامة بقيمة 50 مليار دولار لمساعدة الدول في معالجة اثار التغير المناخي على ان يكون هذا الدعم مشروطا بتقديم الدول المتلقية خطط تخفيض الانبعاثات، كما اعلن البنك الدولي عن خطة عمل تتلاءم مع مخرجات اتفاقية باريس لخفض الانبعاثات وتمثل في تقليل الدعم للاستثمارات في الغاز الطبيعي وإيقاف تمويل الاستكشافات في الغاز او تطويره او نقله في دول الجنوب.(فتح الله، 2022،ص82)

مما تقدم يتبين ان دول الجنوب أصبحت فاقدة لاهم وسائل الدعم لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية علاوة على التزاماتها بموجب اتفاقية باريس بضرورة خفض الانبعاثات وتخصيص جزء من موازناتها لهذا الغرض على حساب مشاريع التنمية والحد من الفقر.

خامسا : ارتفاع تكاليف التكيف مع التغيرات المناخية

احدى اليات مواجهة وتقليل اضرار التغيرات المناخية هي التكيف مع هذه التغيرات والذي يعني تحسين القدرة على الصمود في مواجهة تغيرات المناخ، ففي ظل تصاعد المخاطر الناتجة عن تداعيات التغيرات المناخية لاسيما المتمثلة بالخسائر الاقتصادية، اذ تشير التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية بظاهرة التغير المناخي الى ان خسائر الاقتصاد العالمي تصل الى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050 اذا استمر تغير المناخ وفق المعدلات الحالية والتوقعات المستقبلية التي تشير الى ارتفاع حرارة الأرض الى اكثر من 2% بحلول عام 2050 (تحديدا 2,6%) في حال عدم

الالتزام بمخرجات ومقررات اتفاقية باريس 2015 (الإبقاء على درجة حرارة الأرض بأقل من 2%)، ففي حال استمرار ارتفاع درجات الحرارة ستكون خسائر الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات اعلى تقدر بـ 18% وستكون الاقتصادات الأكثر تضررا هي الاقتصادات النامية في دول الجنوب وتحديدا في جنوب شرق اسيا والشرق الأوسط وامريكا اللاتينية، علاوة على الخسائر البشرية بسبب الجفاف والفيضانات التي تتسبب بمقتل اشخاص بمعدل 15 ضعف لدول الجنوب(اسيا، افريقيا) مقارنة بالدول الأكثر غنى للمدة من 2010 الى 2020، وفي ظل عدم الإيفاء الالتزامات التي تعهدت بها الدول المتقدمة في مؤتمر كوبنهاغن 2009 ، اذا تعهدت هذه الدول بتقديم مساعدة مالية لدول الجنوب من اجل إجراءات التكيف والتخفيف بنحو 100 مليار دولار سنويا الا ان هذه التعهدات لم يتم الإيفاء بها اذا وصلت الى 79 مليار دولار عام 2019 (فتح الله، 2022، 78)، كما ان المساعدات المقدمة من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية المعنية بتمويل مشروعات المناخ مثل صندوق التمويل الأخضر الذي انشأ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لمساعدة دول الجنوب يفترض ان تكون بنسبة 50% لإجراءات التخفيف و50% لإجراءات التكيف، الا ان الواقع يشير ان هذا التمويل يذهب بنسبة تتجاوز الـ 75% لسياسات التخفيف واقل من 25% لسياسات التكيف.(التقرير الاقتصادي العربي الموحد2020، 2020،ص247)

وبالرغم من ان كلا من سياسات التخفيف والتكيف ضروريان لمواجهة التغيرات المناخية الا ان العجز في تمويل سياسات التكيف والمتمثلة في تحسين الإسكان والنقل والتعليم والبنية التحتية وإدارة المياه والتكنولوجيا الزراعية يؤدي الى ازدياد الفجوة بين المصادر التمويلية وهذه السياسات لاسيما في ظل استمرار عدم الالتزام بمعايير ومخرجات اتفاقية 2015، اذ ستزيد متطلبات التكيف في دول الجنوب من 70 مليار دولار سنويا في الوقت الحاضر الى 300 مليار دولار عام 2030.(فتح الله، 2022، ص80)

مما تقدم يتبين ان الانعكاسات الاقتصادية لظاهرة التغير المناخي اثرت على واقع التنمية الاقتصادية وشكلت عبئا إضافيا من الممكن ان تؤدى الى الاستمرار في دوامة الفقر والتخلف فضلا عن تهديد حياة الملايين من البشر في هذه الدول وتخلق حالة من الفوضى والتشتت في رسم السياسات الاقتصادية الخاصة بالتنمية والسياسات المناخية في ظل الاستمرار بالتضييق الذي تمارسه الدول المتقدمة على تطبيق سياسات المناخ وعدم كفاية المصادر التمويلية.

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان ظاهرة التغير المناخي لها تداعيات خطيرة على الحياة الإنسانية في كوكب الأرض والتي بدأت اثارها تتضح قبل اكثر من 50 عاما مضت ونتيجة لذلك ظهر الاهتمام الدولي بها

على مستويين اكاديمي وعملي قادته منظمة الأمم المتحدة ونجحت في تسليط الأضواء عليه بدأ يحظى باهتمام متزايد، في ظل هذا كانت دول الجنوب احدى اكثر الدول التي تعرضت للآثار السلبية لظاهرة التغير المناخي كالجفاف والتصحر وارتفاع معدلات الحرارة والاعاصير على الرغم من ان نسبة مساهمتها الانبعاثات الغازية المسببة للتغير المناخي ضئيلة مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، وبطبيعة الحال فأن دول الجنوب تعاني من مشاكل اقتصادية متعددة (تختلف طبيعتها من دولة لأخرى لكنها تشترك في العديد من مظاهرها) تتمثل بفشل السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها منذ الاستقلال والاختلالات في برامجها التنموية وهي بحاجة الى إعادة تنظيم أوضاعها الاقتصادية ومن بين تلك المتطلبات هي المصادر التمويلية، ومع هذه المشاكل جاءت التغيرات المناخية لتلقي بتداعيات اقتصادية أخرى تمثلت في جانبين، الأول هي الاثار الناتجة عن الظواهر المناخية بشكل مباشر والثاني هي الاثار الناتجة عن الالتزامات الدولية المعنية بقضايا المناخ والتي وقعت عليها دول الجنوب، فأصبحت هذه الدول تعاني من مشاكل اقتصادية جديدة ترافقت مع مشاكلها السابقة لتشكل تحدي على عاتق حكومات هذه الدول، هذا التحدي لا يمكن التصدي له الا من خلال تشريع سياسات وإقرار اليات وبرامج فعالة مع توافر المصادر التمويلية والتكنولوجية اللازمة لذلك.

قائمة المصادر

1- ازعور،جهاد ودوينوالد،كريستوف .2022. دون إجراءات للتكيف تواجه منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى خسائر مناخية فادحة، https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/03/30/blog-without

2- استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية .2022. ترجمة لورا ابي خليل، معهد فلسطين لابحاث الامن القومي، نابلس.

3- اشاريا، ميثاق وبوزان، باري .2023. تشكيل العلاقات الدولية العالمية أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المؤية، ترجمة عمار بوعشة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

4- الأمم المتحدة. 2022. ما هو تغير المناخ؟، https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-climate-change

5- بارينيتي، كريستيان. 2014. مدار الفوضى تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف، ترجمة سعد الدين فرحان، سلسلة عام المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت.

6- البدري، احمد حميد. 2021. الحماية الدولية للمناخ في اطار التنمية المستدامة، انكي للنشر والتوزيع، بغداد.

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020 .2020. صندوق النقد العربي، ابوظبي.

8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022 .2022. صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

9- برايد، جيمس. 2022. عصر مظلم جديد التقنية والمعرفة ونهاية المستقبل، ترجمة مجدي عبد المجيد خاطر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
10- جبران، محمد و نايفي، لحسن .2014. التأقلم مع التغير المناخي من المقاربة الى الممارسة، مركز البحر المتوسط للتعاون، جامعة عبد الملك السعدي.
11- خفاجة، رانيا حسين . 2022. رؤية تأصيلية للمقاربة الخضراء في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، ملحق اتجاهات نظرية، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
12- خليل، محمد .2017. مؤتمر مراكش ودبلوماسية المناخ، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
13- دان، تيم واخرون .2016. نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
14- الدسوقي، أبو بكر .2022. قمة شرم الشيخ.. اشكاليات الالتزام الدولي لقضايا التغير المناخي، مجلة السياسة الدولية، العدد230، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
15- رشاد، سوزي .2018. انعكاسات توازن القوى على قضايا المناخ، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
16- السعدي، ميسون طه . التغيرات المناخية العالمية : أسبابها، دلائلها، توقعاتها المستقبلية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 89، الجامعة المستنصرية.
17- سوزوكي، ايمي .2019. سيستمر عدد سكان العالم في ازدياد ويصل الى 10 مليار نسمة تقريبا بحلول عام 2050، https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/worlds
18- شادي، محمد .2022. إشكاليات نمو النموذج الأخضر في الاقتصاد العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، ملحق اتجاهات نظرية، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
19- الشمري، حسين جبر. 2013. التغير المناخي واثره في درجة حرارة العراق، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 12، جامعة بابل.
20- الصالحي، مروج هاشم والاسدي، كاظم عبد الوهاب . 2013. التغيرات المناخية العالمية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد 60، جامعة ديالى.
21- طاهر، احمد .2022. تفكيك العلاقة بين التغير المناخي والنزاعات السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 230، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
22- عبد العاطي، عمرو .2022. رؤية امنية لتداعيات تغير المناخ، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، ملحق تحولات استراتيجية، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
23- عبد المسيح، عبد المسيح سمعان .2022. إجراءات مواجهة تغير المناخ..رؤية مقارنة بين نتائج مؤتمري باريس وغلاسكو، مجلة السياسة الدولية، العدد 230، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
24- غيلبين، روبرت .2004. الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي.
25- فتح الله، محمد .2022. إجراءات التكيف ومعضلات التمويل امام الاقتصادات النامية: المشروطية المناخية، مجلة السياسة الدولية، العدد 230، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

26- فتح الله، محمد .2023. سيناريوهات المستقبل لقضايا المناخ بعد شرم الشيخ، مجلة السياسة الدولية، العدد231، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

27- فتح الله، محمود .2023. سيناريوهات المستقبل لقضايا المناخ بعد شرم الشيخ، مجلة السياسة الدولية، العدد 231، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

28- ليفين، كيلي وستير، اندرو، مكافحة تغير المناخ بالابتكار، مجلة التمويل والتنمية، العدد 58، صندوق النقد الدولي، نيويورك.

29- ماكفران، مات وبوينتج، مارك .2023. التغير المناخي: ازدياد نسبة إزالة الغابات رغم الوعود والتعهدات السياسية،https://www.bbc.com/arabic/topics/c719d2el19nt

30- محمود، حسام الدين .2023. التغيرات المناخية في افريقيا ومصير التعهدات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 233، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

31- المعموري، عبد علي .2007. تاريخ الأفكار الاقتصادية من الكلاسيكية الى التوقعات العقلانية، الجزء الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد.

32- منصور، شادي عبد الوهاب .2022. جدال الامن البيئي بين المنظورات النقدية والتقليدية، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، ملحق اتجاهات نظرية، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

33- وورد، بول واخرون. 2023. البيئة تاريخ الفكرة، ترجمة سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

34- CLIMATE CHANGE 2023. 2023. Synthesis Report ،A Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change ،united nation ،(https://www.amnesty.org/ar/)

35- Dawood, ali .2023. climat-induced displacement and its fallouts on the Iraqi socioeconomic life, business landscape, issue 9,kapita research team, Berlin.